

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 5 (2009) : 53 - 68
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

متطلبات الإبداع المحاسبي في تحقيق تنافسية المؤسسات الاقتصادية

محمَّد عجيلة
معهد العلوم الاقتصادية - التسيير والتجارة - المركز الجامعي غرداية
غرداية ص ب 455 غرداية 47000 ,الجزائر

مقدمة

عادة ما تستعمل كلمة الإبداع للدلالة عل كل شيء جديد بارع أو مدهش وحتى فريد من نوعه. دون التمييز بين تلك الأشياء خاصة من حيث طبيعتها، ونجد العامة أيضا تستعمل كلمة الإبداع حتى عند الحديث حول الأفكار البارعة، الفنون الجميلة، وكل الأشياء غير عادية. إن حقيقة المر هي أنه ليس كل شيء بارع أو رائع أو جديد هو إبداع يمكن تقوية وتعزيز قدرات المؤسسة الصناعية والاقتصاد. ومن هنا ندخل إلى لب مفهوم الإبداع لإبراز أهميته المتميزة ودوره الكبير في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة.

إن تطوير روح الإبداع المحاسبي في المؤسسات مرهون بمدى توفر مجموعة من الشروط والعوامل لعل أهمها المناخ الملائم ومدى التحفيزات التي تقدمها المؤسسة لمبدعيها بالخصوص المحاسبين المبدعين. كما أن تسيير نشاطات الإبداع قد يختلف من مؤسسة لأخرى إلا أنه وماهو متفق عليه، فإن احترام العلاقات الإنسانية في تسيير الإبداعات المحاسبية وترقيتها.

كما تظهر أهمية الإبداع في كونه يعطي للمؤسسة القدرة التنافسية على مواجهة منافسيها وهذا على المستوى الجزائي بينما على المستوى الكلي يعتبر الإبداع أداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

1– مفهوم الإبداع:

تعد كلمات إبداع وإبتكار ونحوهما، مترادفات لمعنى يمثل إثبات شيء جديد غير مألوف، أو حتى النظر للأشياء بطرق جديدة، ويعرف الإبداع في اللغة كما جاء في(لسان العرب)، من بدع الشيء وهو أنشأه، وجاء في (المعجم الوسيط): بدعه بدعا أي أنشأه

على مثال سابق، وعرفه (القاموس العصري الحديث) بأنه: الإيجاد أو التكوين أو الإبتكار[1]، أما التعريف الموضوعي فقد اختلف المفكرون حول تحديد ماهية الإبداع، حيث لا يوجد اتفاق واضح ومحدد لأسباب تتعلق بتعقد الظاهرة نفسها أو بتعدد اتجاهات المفكرين، حيث ينظر كل واحد منهم من زاوية معينة توافق تخصصه أو ميوله. فمنهم من ينظر إليه على أنه منتج، ومنهم من ينظر إليه على أنه عملية،ومنهم من ينظر إليه على أساس السمات والخصائص التي تميز المبدعين، ولذلك سنتناول بعض التعاريف وهي:

الإبداع هو القدرة على تكوين وإنشاء شيء جديد، أو دمج الآراء القديمة أو الجديدة في صورة جديدة، أو استعمال الخيال لتطوير وتكييف الآراء حتى تشبع الحاجيات بطريقة جديدة، أو عمل شيء جديد ملموس أو غير ملموس [2].

الإبداع عبارة عن الوحدة المتكاملة لمجموعة العوامل الذاتية والموضوعية، التي تقود إلى تحقيق إنتاج جديد وأصيل ذو قيمة من الفرد والجماعة، والإبداع بمعناه الواسع يعني إيجاد الحلول الجديدة للأفكار والمشكلات والمناهج ... [3]

– الإبداع هو استحداث فكرة أو نظرية أو افتراض علمي جديد أو اختراع جديد أو أسلوب جديد لإدارة منظمه[4].

ويمكن تعريف الإبداع بأنه أفكار تتصف بأنها جديدة ومفيدة ومتصلة بحل مشكلات معينة أو تجميع أو إعادة تركيب الأنماط المعروفة من المعرفة في أشكال فريدة[5]

وبناءا على هذا نعرف الإبداع بأنه الإتيان بفكرة أو مجموعة أفكار جديدة وغير مألوفة عند الغير، تشكل تحسينا وتطويرا على النمط الموجود [6].

وبصفة عامة فإن تعريف الإبداع يختلف بإختلاف الجوانب والمداخل التي يهتمون بها والأهداف التي يريدون تحقيقها، وتنقسم هذه الجوانب إلى أربعة أنواع رئيسية وهي[7]:

– التركيز على العملية الإبداعية نفسها (آلية الإبداع): أي المراحل التي تمر بها عملية الإبداع وفي هذا المجال بأنه "عملية ينتج عنها عمل جديد يرضي الجماعة وتقبله أنه مفيد"

– التركيز على الناتج الإبداعي (الإنتاج الإبداعي): أي مقدار الإنتاجية التي تحققها –أو تنتج عن عملية الإبداع– وفي هذا المجال يعرف بأنه " يسعى لتحقيق إنتاج يتميز بالجدة والملائمة وإمكانية التطوير" وبالتالي يركز على الإنتاج الإبداعي وحل المشكلات وتبني التغيير.

– الصفات الشخصية للمبدعين: كالفضول والبحث ووضوح الرؤيا والقدرة على تفهم المشكلات ونجد صفات الإبداع بالخصائص النفسية المتمثلة بالمخاطرة والإستقلالية

والمثابرة والإنفتاح على الخبرة الداخلية والخارجية

– الإمكانيات الإبداعية عند الأفراد (القيم الإبداعية): كالاستقلال والصدق والبحث عن الحقيقة، والحاجة إلى الإنجاز. ونجد أيضا من يركز على الإمكانية الإبداعية والاستعدادات النفسية الكامنة للإبداع كما تكشف عنها الاختبارات النفسية، ويعرف الإبداع على أساسها على أنه الاستعداد الكامن للتفوق أو التميز كما يراها

1–1 مفهوم الابتكار:

لا شك في أن التطور والسمة الأبرز في حياة الفرد والمؤسسات. فلقد تراكم هذا التطور منذ ذلك الظهور الأول بمعدلات متباينة بفعل القدرة العقلية العظيمة التي يتميز بها الإنسان على كل الكائنات الأخرى التي تشاركه هذه الأرض, في كونه قادرا على أن يطور ويبتكر الأشياء الجديدة.

وضعت تعريفات للإبتكار للباحث أكرم رضا، ونلخصها في الآتي: [8]

- الإبتكار كأسلوب من أساليب الحياة:

يشار إلى الإبتكار هنا على أنه يشمل جميع جوانب حياة الفرد، بحيث يصبح الإبتكار دالا على نوع أو أسلوب معين في الحياة. الإبتكار هنا هو القوة التي تدفع إلى الإكتمال. وهناك نوع من الإبتكار.

أ– إبتكار الموهبة: وهو يعتمد على قدرات خاصة تطهر ثمراتها على شكل أعمال عظيمة.

ب– إبتكار تحقيق الذات: والذي يعتبر عن القدرة على التعبير عن الأفكار دون خوف من سخرية الآخرين وبصورة مستمرة، ويكاد يكون هذا النوع من الإبتكار مرادفا للصحة النفسية السليمة، حيث يصبح صفة مميزة للإنسان المتكامل.

- الإبتكار كناتج جديد:

إن العملية الإبتكارية هي التي ينشأ عنها ناتج جديد نتيجة لما يحدث من تفاعل بين الفرد بأسلوبه المتميز وما يواجهه في بيئته.

- الإبتكار كعملية عقلية:

إن الإبتكار هو العملية التي تتضمن الإحساس بالمشكلات والثغرات في مجال ما، ثم تجديد بعض الأفكار ووضع الفروض التي تعالج هذه المشكلات، وإختيار مدى صحة أو خطأ هذه الفروض، وتوصيل النتائج إلى الآخرين.

1–2 الفرق بين الإبداع والإبتكار : Creativity and Innovation

تطرق الباحثون والدارسون لمفهوم الإبداع (Creativity) من زوايا مختلفة تبعا لتباين فلسفة كل منهم ونظرته إلى الإبداع، وميز بعضهم بينه وبين مفهوم الإبتكار (Innovation).

إن الكثير منا تراه لا يفرق إحيانا بين الإبداع والإبتكار بل يرى أنهما كلمتان تدل على معنى واحد بل لا يجد أن هناك فرق يذكر بينهما والحقيقة أن هنالك فرق بين الإبداع والإبتكار. من حيث مناقشة مفهوم الإبداع والإبتكار نجد أن:

الإبتكار إنتاج الجديد لا يتصف بالجمال بدرجة كبيرة كما هو الحال في مجال العلوم المختلفة ففي هذه المجالات لا يهتم المبتكرون بالجمال بقدر فائدة المنتج.

بينما الإبداع يعني إيجاد الجديد شريطة أن يتصف هذا الجديد بالجمال كما هو الحال في الفنون التشكيلية.

نجد تلخيص بين الإبداع والإبتكار وأهم ما يميزه[9] في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: الفرق بين الإبداع والإبتكار

البيان	الإبداع (Creativity)	الإبتكار (Innovation)
1– المحاولة	فردية	جماعية
2– العملية	متقطعة، لحظية	مستمرة، طويلة
3– الأثر	غير قابل للقياس، محتمل	قابل للقياس، مؤكد
4– التكوين	إستعمال وتعلم طرق التفكير	إستعمال الأدوات الإستراتيجية
5– نوع الإجتماعات	عصف الأفكار	تسيير المشاريع
6– نوع التفكير	تضارب الأفكار وتشبعها	تقارب الأفكار والإجناع حولها
7– دور المشرف أو المسؤول	التوجه نحو التفكير	التوجه نحو التطبيق
8– أهميتها في المؤسسة	مصدر (Resource)	كفاءة (Completence)

المصدر: بن مويزة مسعود، مرجع سبق ذكره، ص55 بتصرف

ويمكن القول، كتلخيص لما جاء في الجدول السابق، أن الإبداع تصرف فردي أو شخصي مصدره عقل الفرد نفسه، أما الإبتكار هو عملية جماعية يتدخل فيها عدد من المتعاملين. وعلى إعتبار أن الأولى هي عملية إدراكية وعقلية، والثانية عملية تفاعلية .

2- تعريف المحاسبة:

تتميز العلوم الاجتماعية بالتكيف والتطور السريع نسبيا لدائمة التغيرات والمستجدات البيئية المحيطة بخلايا المجتمع، وبطبيعة الحال تتفق هذه المقولة مع المحاسبة كفرع شجرة العلوم الاجتماعية والإنسانية وبالرغم من قدم المحاسبة فإنه لا يوجد تعريف للمحاسبة متفق عليه، وتعددت واختلفت التعاريف نذكر منها:

- المحاسبة هي علم يبحث عن طرق تسجيل المعاملات المادية المختلفة واقتراح النظم والدفاتر الملائمة لها.[10]

- ويمكن تعريف المحاسبة بأنها اصطلاح مالي أطلق على حقل المعرفة موجه لتقديم العديد من المعلومات الرقمية طبقا لاعتبارات قانونية واقتصادية، من خلال الحسابات التي تتم على شكل تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث ذات الطابع المالي وتتلخص فيما يلي:[11]

1. التسجيل: وهو تسجيل جميع العمليات المالية في دفتر أو مجموعة من الدفاتر، لأننا لا يمكن الاعتماد على الذاكرة في هذا المجال.

2. التبويب: هو ترتيب جميع البيانات وتصنيفها مع فرز العمليات والمعلومات ذات طبيعة واحدة.

3. التلخيص: هو تركيز البيانات التي تم تسجيلها وتبويبها في صورة معلومات مفيدة على شكل تقارير أو قوائم توضح النتائج والحقائق المالية.

أما إذا تطرقنا لتعريف نظرية المحاسبة، فإننا سنجد أيضا صعوبة أيضا في تحديد تعريف متفق عليه، نظرا لأن مجال البحث في إطار نظرية المحاسبة مازال قابلا للتجديد والابتكار والإبداع، فيرى البعض فيرى البعض أن نظرية المحاسبة ترتكز على مجموعة من المبادئ والأسس والفروض التي تتناول الحقائق وتتمثل في عمليات ومراكز ذات القيمة المالية المتعلقة بالوحدة المحاسبية، كما تستخدم في شرح وتفسير النواحي التطبيقية للمحاسبة، في شتى مجالات النشاط الاقتصادي.[12]

كما يمكن أن نعرف المحاسبة بأنها خلاصة في شكل مجموعة المبادئ الرئيسية التي تتصف بما يلي:[13]

1. أنها تقدم إطارا يمكن الرجوع إليه في تقييم الممارسة المحاسبية.
2. أنها مرشد لتطوير استخدامات وإجراءات جديدة في مجال المحاسبة.

وبناءا على ما تقدم نستطيع أن نشاطر الكاتب في تعريفه للمحاسب بأنها: هي علم يشمل مجموعة من مبادئ وأحسن القواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها وتسجيلها من واقع مستندات مؤيدة لها، ثم تبويب وتضييق هذه العمليات وتلخيصها بحيث تمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد إيراداتها وتكلفة الحصول على هذه الإيرادات، ومن ثم استخراج نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة، وبيان مركزها المالي في نهاية هذه الفترة.[14]

وكمفهوم حديث فإنه لم يعد في ضوء استخدامات الحاسبات الالكترونية علم هو ذلك العلم الذي يبحث في عمليات القيد والترحيل وتصوير الحسابات الختامية والقوائم المالية، فإن هذه العمليات يقوم بها الحاسب الالكتروني في سرعة ودقة فائقين ماداما يغذي بالبرنامج السليم والبيانات الخام الصحيحة.[15]

ومن هنا علم المحاسبة أصبح ذلك العلم الذي يبحث في الأخبار المحاسبية السليمة والدقيقة ويمد الأطراف المعنية بكل المعلومات المحاسبية التي تقيدها في رسم السياسات واتخاذ القرارات باستخدام جميع الأساليب الممكنة سواءا أكانت أساليب تقليدية كالقوائم المالية والتحليل المالي بالنسب المالية، ونماذج الموازنة التخطيطية التقديرية أو كانت أساليب رياضية إحصائية كأسلوب التفاضل والتكامل ونظرية الاحتمالات أو رسائل علمية مستمدة من علم مثل أسلوب البرمجة الخطية أو غيرها.[16]

نظرا لأغراض وفرضيات المحاسبة نحاول أن نقدم أهم أهدافها التالية:[17]

1. توفير المعلومات المالية.
2. قياس نتائج الأعمال عن فترة معينة وتحديد نتيجة المؤسسة من ربح وخسارة.
3. تأمين مختلف المعلومات المالية المتعلقة بتبيان الوضع المثالي للمؤسسة في وقت محدد بشكل يمكن مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة من التعرف على مركزها المالي إضافة إلى تحديد نتائج أعمال المؤسسة في فترة زمنية محددة.

4. قياس تطورا الوضع الاقتصادي للمؤسسة خلال فترة محددة من الزمن نتيجة لممارستها للنشاط التي أنشأت من أجله.

5. الحفاظ على ممتلكات المؤسسة وذلك لأن المحاسبة تعتبر من وسائل المراقبة الداخلية للمؤسسة.

وأيضا تتمثل أغراض المحاسبة والوظائف التي تقوم بها في النقاط التالية:[18]

1. تسجيل جميع العمليات التجارية ذات الأثر المالي بقيمتها النقدية سواءا أكانت نقدية أم آجلة.

2. تبويب العمليات المسجلة على شكل حسابات.

3. تلخيص العمليات المسجلة والمبوبة على شكل قوائم وكشوفات.

4. استخراج نتيجة عمل المشروع لسنة مالية من ربح وخسارة.

5. تحديد المركز المالي للمشروع في نهاية العام المالي ومقارنته بالسنوات السابقة لبيان تحسنه أو بقائه على حالة أو تراجعه.

6. معرفة ما لدى المشروع من موجودات (أصول) أو ماله من حقيقة.

7. معرفة ما على المشروع من مطلوبات (خصوم) أو ما عليه من التزامات.

8. مراقبة مصروفات المشروع وإيراداته، لإجراء الدراسة عليها من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، بحيث لا تكون على حساب مشروع آخر.

9. إعداد القوائم المالية ومقارنتها لأغراض الدراسة، وللمساعدة على اتخاذ القرارات.

3– ماهية الميزة التنافسية:

يعتبر مفهوم الميزة التنافسية ثورة حقيقية في عالم إدارة الأعمال على المستوى الأكاديمي والعلمي، فأكاديميا لم يعد ينظر للإدارة كهم داخلي أو كمواجهة وقتية مع مشاكل ليست ذات بعد إستراتيجي ولكن أصبح ينظر للإدارة كعملية ديناميكية ومستمرة تستهدف معالجة الكثير من المشاكل الداخلية والخارجية لتحقيق التفوق والتميز المستمر للمؤسسة على المنافسين والموردين والمشترين وغيرهم.

وعمليا يحرص المسؤولين على العمل الدؤوب والمستمر للتعرف على وتحليل واكتشاف والمحافظة والاستثمار في الميزة التنافسية للمؤسسة.

3–1 مفهوم الميزة التنافسية وأهميتها:

في الوقت الحالي أصبح مفهوم الميزة التنافسية الشغل الشاغل للباحثين الاقتصاديين وعلى هذا الأساس فالدخول في دائرة التنافس لا يعني القضاء على المنافسين وإنما تقديم منتجات ترضي المستهلكين تختلف عن المنافسين، ومن التعاريف التي أعطيت لها ما يلي:

1. "الميزة التنافسية تعتمد على نتائج، فحص وتحليل كل نقاط القوة والضعف الداخلية إضافة للفرص والتهديدات المحيطة السائدة في بيئة المؤسسة مقارنة بمنافسيها في السوق"[19].

2. ويعرفها عبد الستار محمَّد علي" إنها القدرة على تحقيق حاجات المستهلك أو القيمة التي يتم الحصول عليها من ذلك المنتج ومثال ذلك قصر فترة التوريد أو الجودة العالية للمنتج "[20]

3. الميزة التنافسية هي "ما تختص به المؤسسة دون غيرها ولما يعطي قيمة (أو يختلف عما يقدمه) مضافة إلى العملاء بشكل يزيد أو يختلف عما يقدمه المنافسون في السوق "[21].

4. ويعرف د. علي السلمي الميزة التنافسية بأنها " مجموعة المهارات والتكنولوجيات والموارد والقدرات التي تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق أمرين أساسيين:

– إنتاج قيم ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه المنافسون.

– تأكيد حالة من التمييز والاختلاف في ما بين المنظمة ومنافسيها "[22]

من خلال التعاريف نستنتج أن الميزة التنافسية هي القدرة على تحقيق رغبات المستهلكين باعتبار أن المستهلك هو الحكم في السوق فإرضائه يعتبر الهدف الأساسي الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه، ومنه فالميزة التنافسية تعني تقديم منتجات متميزة عما يقدمه المنافسون في السوق وإرضاء الزبائن بشكل يختلف أو يزيد عنهم، وتستطيع المؤسسة الاقتصادية تحقيق ميزة تنافسية من خلال وضع إستراتيجية للتنافس مبنية نتائج التحليل الداخلي للبيئة المحيطة بها.*

واستراتيجية التنافس تتحدد بثلاثة مكونات رئيسية:

1.طريقة التنافس: وهي الإستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة للوصول إلى ميزة تنافسية في السوق وتتحدد وفق إستراتيجية السعر والمنتج والترويج والتوزيع.

2.حلبة التنافس: ويقصد بها السوق المستهدفة والمنافسين للمؤسسة.

3.أساس التنافس: يشمل جميع ممتلكات المؤسسة ومقدرتها على تحقيق ميزة تنافسية مستمرة على المدى الطويل.

شكل رقم 1: الحصول على ميزة تنافسية متواصلة

المصدر: نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الإسكندرية، رويال، 1998، ص79.

اختلف الباحثون الاقتصاديون في وجهة النظر بالنسبة لتصنيف المزايا التنافسية ولكل وجهة نظر، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى تصنيف المزايا التنافسية ومحدداتها.

3–2 تصنيف المزايا التنافسية:

لم يتم التوصل إلى تصنيف واضح للمزايا التنافسية إلا في عقد التسعينات حيث ما زال قيد الاجتهادات الفردية دون أسس واضحة لكن هناك محاولات لم تحضي بالاتفاق، نذكر منها نموذجين:

1 النموذج الأول: يعتمد على الموارد كأساس للميزة التنافسية والذي أسهم فيه كل من pandian 1991 وpetertaf 1992 وbarny 1993 ومدخل الموارد يرى المؤسسات كوحدات مختلفة بالقدرات والموجودات المادية الملموسة والغير الملموسة وبالموارد البشرية والمادية إذ لا يوجد مؤسستان متشابهتان كلياً وذلك لسبب اختلاف الموارد والتجارب والمهارات المتاحة والثقافات التنظيمية. [23]

وتتمثل الموارد وفقاً لهذا النموذج في جميع أصول المؤسسة بما فيها الإمكانيات والتجهيزات والممتلكات المادية والبشرية والكفاءات والقدرات وهي أصول ملموسة وتشمل أصول غير ملموسة تكمن في تقديم خدمات ما بعد البيع، الإشهار...الخ.

2- النموذج الثاني: وجاء بهذا التصنيف الاقتصادي porter ويعتمد في تصنيفه على ما يحققه المشتري من مزايا والتي تشمل تخفيض التكلفة، تحقيق قيمة مضافة، ولإيجاد إطار شامل ومتكامل التصنيف الميزة ويتمثل في ما يلي: [24]

- **تتحقق الميزة التنافسية من منفعة المشتري.**
- **تنبع الميزة التنافسية من خاصية في المؤسسة تميزها عن غيرها لدى المشتري وتلك الخاصية تشكل مصدر الميزة التنافسية.**
- **المنافس يتأثر بالميزة التنافسية التي تتمتع بها المؤسسة من خلال توجيه المشتري إليها دون المنافس.**
- **يعني تصنيف المزايا التنافسية من خلال المؤسسة تصنيفها وفق لسبب أو منشأ خاصية التي تتمتع بنتيجتها المؤسسة بالتفوق على منافسيها في جذب المشترين وذلك يعني تصنيفها حسب مصدرها.**
- **تصنيف المزايا التنافسية من خلال المشتري وفقا لطبيعة المنفعة المحققة له.**

وقد حدد كل من hayes وwheel wrigh أنواع المزايا التنافسية وفقا لمصدرها النهائي كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 2: المصادر النهائية للميزة التنافسية

مصدر الميزة التنافسية	الإيضاح
الكلفة	يمكن المؤسسة من البيع بسعر أقل من معدل سعر الصناعة وتتفوق على المنافسين
النوعية	وتتمثل في المواصفات والأداء الجيد والوظيفة التي يخدمها
الإعتمادية	وتتمثل في إعادة المنتوج للمشتري عند الطلب
المرونة	التكيف للتقلب في الطلب والقدرة على الاستجابة له
الإبتكارية	تقديم منتجات جديدة

المصدر: آمال عياري، رجم نصيب، مرجع سبق ذكره، ص.14

4- إدارة المعرفة بين الإبداع المحاسبي والمحاسبين [25]

سنحاول هذا المحور أن نلمس مدى تأثير درجة المعارف وتنوعها وحجمها وزخمها من خلال التطور التكنولوجي الهائل على آراء المحاسبين وكيف استطاعوا أن يلحقوا ذلك التطور ولمواكبته ولتسخير الأدب المحاسبي لخدمة تلك التكنولوجيا والمعارف.

كان من الضروري أن يستجيب رجال الفكر المحاسبي وممارسوا المهنة المحاسبية للتطورات سريعة الخطر التي ترضت لها اقتصاديات العالم.

فلقد بدأ واضحا أن إمكانيات المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف لم تعد قادرة على مسايرة التعقيد الشديد في العملية الإدارية على مستوى الوحدة الإقتصادية لهذا كله ظهر لنا ما يسمى بالمحاسبة الإدارية **Manogerial Accounting** لتكون منفذا جديدا يمكن من خلاله معالجة أوجه قصور الأنظمة المحاسبية الموجودة على مستوى المشروع، بل يمكن القول بأن ظهور هذا الإقتراح في بداية الخمسينات كان بمثابة صرخة من الرواد الأوائل إلى المفكرين المحاسبين بدعوتهم للإسهام في تطور علم المحاسبة ليساير التقدم الإقتصادي والتكنولوجي وما ترتب عليه من تطور في العلوم الإدارية والسياسية والإجتماعية.

وأصبحت المحاسبة الإدارية أمرا ضروريا وحيويا لإستقرار الوحدات الإقتصادية وإزدهارها، وتمثل بما توفره من معلومات خارجية وداخلية تفصيلية أحد أهم مصادر المعرفة اللازمة لتأكيد قدرة المؤسسة الإقتصادية على المنافسة في بيئة الأعمال المعاصرة، ويسعى المحاسب الإداري المبدع وبالتالي نظام المعلومات المحاسبية الإدارية إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل بصفة رئيسية في مساعدة الإدارة في القيام بوظائفها المختلفة بداية من وضع الخطط والتقديرات والمعايير والموازنات بما يحقق تدفقا للمعلومات من قمة الهيكل التنظيمي إلى قاعدته، كما تساعد في مجالات الرقابة وقياس وتقييم الأداء في مختلف الجوانب والمستويات الإدارية (العليا، الوسطى، السفلى) للمؤسسة الاقتصادية بما يحقق تدفقا للمعلومات من قاعدة الهيكل التنظيمي إلى قمته.

بعد التعرف على التطور التاريخي للمحاسبة الإدارية، ومن البديهي[26] أن الوضع الحالي للمحاسبة الإدارية يمثل نتاج للعديد من التطورات إلتي حدثت على مدار فترات مختلفة، ونتيجة لتنامي الطلب المستمر على المعلومات المحاسبية الداخلية والخارجية المرتبطة بوظائف ونشاطات الإدارة من تخطيط وتنظيم وتنسيق وتوجيه وتحفيز إلى الرقابة وتقييم الأداء.

وتعد المحاسبة الإدارية ظاهرة حديثة نسبيا، خاصة إذا ما قورنت بالتطور التاريخي الطويل لأعداد التقارير المالية الموجهة للأطراف الخارجية، كالملاك والدائنين والبنوك والجهات

الحكومية...إلخ كما أن محاسبة التكاليف أقدم من المحاسبة الإدارية، فالأولى تعد أداة من أدوات المحاسبة الإدارية إلا أن المحاسبين المبدعين قد أدركوا. عند البحث عن إجراءات محاسبة التكاليف الملائمة لخدمة القرارات التخطيطية والرقابية المختلفة العديدة. أن تجميع أو تخصيص التكاليف يجب أن يختلف باختلاف القرارات الإدارية. تلك المحاسبة التي ترتكز على تخصيص التكلفة الملائمة لغرض الرقابة والقرارات الداخلية أكثر منها لغرض إعداد التقارير الخارجية [27].

كما نجد في حقول المحاسبة بأن المحاسبة الإدارية [28]: تهتم بتحاليل البيانات المحاسبية والبيانات الأخرى ذات العلاقة بنشاطات المشروع(المؤسسة) المختلفة بقصد مساعدة الإدارة على وضع الأهداف وتقييم الأداء واتخاذ القرارات التشغيلية، والإستراتيجية وهي تركز على نشاط المشروع في الماضي وربطه بالمستقبل من أجل إعداد بيانات تخدم القرارات.

وأيضا تعريف حديث نسبيا (لمحمد مطر): على أنها نظام يختص بقياس وتوصيل المعلومات الإقتصادية بقصد تمكين مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ القرارات. وقد أضاف هذا التعريف للمحاسبة بعدا وضيفيا جديدا، إذ لم يعد اهتمامها مقصورا بالنواحي الإجرائية الخاصة بأساليب تسجيل وتشغيل البيانات فحسب، بل تجاوز إهتمامها في هذا الإطار ليترکز في التأكيد على الأهداف التي تسعى إليها وهي توفير وتوصيل المعلومة الملائمة لمتخذ القرار[29]. كذلك ونظرا لتعدد مستخدمي المعلومات المحاسبية وتعدد أغراضها، تعمق البعد السلوكي للمحاسبة خصوصا في المحاسبة الإدارية .

لتدعيم اهتمام المحاسبة الإدارية علم أنها: تقوم بإعداد الحسابات والبيانات والإحصائيات، وتقديمها إلى الإدارة لتتمكن من فرض الرقابة على عمليات المشروع وعلى تكاليفه وإتخاذ القرارات الضرورية في الوقت المناسبة، لمعالجة أي إنحراف عما خطط له، وبالتالي يمكننا القول بأن وظيفة المحاسبة الإدارية هي تقديم وإظهار وإعداد البيانات التي تساعد الإدارة على التخطيط ورسم السياسات ومراقبة التنفيذ وإتخاذ القرارات الحكيمة [30]

5– المحاسبة الإدارية في إطار أنظمة المعلومات:

يتوقف نجاح الإدارة في العصر الحالي في إدارة شؤون الموارد الإقتصاد بكفاءة وفعالية على على ما يتاح لها من معلومات وما نستطيع الحصول عليه من بيانات تمكنها من أداء مهامها المتعددة في هذا الشأن، وترتكز الإدارة في شأن أداء وظائفها وتحقيق الأهداف المرغوب، أو لأداء الوظيفة المطلوبة [31]. كما نجد في عناصر الإدارة التي قسمها فايول

نشاطات أية مؤسسة تجارية إلى الأقسام الستة التالية :[32]

1- فنية "مثل الإنتاج والتصنيع"

2- تجارية "مثل البيع والشراء"

3- مالية "مثل البحث عن أمثل إستخدام لرأس المال"

4- محاسبية "إصدار الأوراق المالية، إعداد الميزانيات، التكاليف، الإحصائيات"

6- إدارية "التخطيط، التنظيم، التوجيه، التنسيق، الرقابة"

وبالرغم من تعدد وجهات النظر في شأن ماهية الإدارة وتعريفها، فإن مهامها الرئيسية ومقومات نجاحها في تحقيق أهدافها، هي التخطيط والتنظيم والرقابة، فالإدارة .

فالإدارة تقوم بتخطيط إستخدام وإستغلال الموارد المتاحة لها عن طريق وضع الإستراتيجيات وتنسيق الأهداف ورسم الخطط التي قوامها اختيار أفضل البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة في ظل قيود الإستراتيجيات المستهدفة. وحتى يمكن تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف فإن الأمر يستدعي تنظيم وتنسيق الموارد، وتحديد وتوصيف المهام، والإختيار من بين بدائل مسارات وطرق التنفيذ، وتقسيم العمل مع ضمان التكامل والتعاون والإتساق مع ما تستهدفه الخطة وغير ذلك من الأنشطة والمسؤوليات الكفيلة بوضع الخطط موضع التنفيذ بأداء متزن ومنسق يتصف بالكفاءة والفعالية. وعندما توضع الخطط موضع التنفيذ وتتحدد برامج ومسارات ومسارات الأنشطة ومقومات تنفيذها، ومعايير وأنماط الأداء التي على أساسها يتم التحقق والتأكد من سلامة التنفيذ، يصبح من اللازم متابعة أنشطة ومهام ومراحل ومسارات التنفيذ بالمقارنة بما تحدد لها من أنماط ومعايير لتصحيح ما قد ينحرف من مسارات وتلافي ما قد يحدث من اختلافات وانحرافات والتحقق من سلامة التنفيذ طبقا للأنماط والمعايير.

وسواء كانت المهام أو الأنشطة المنوط بالإدارة القيام بها تتعلق بالتخطيط أو بالتنظيم أو بالرقابة، فإنها تتحقق عن طريق اتخاذ القرارات الملائمة في ضوء الظروف والملابسات المنتظرة وفي ظل القيود والمحددات القائمة، سواء منها ما يتعلق بالموارد أو بالبيئة التي تعمل في ظلها الوحدة الاقتصادية. وحيث تقوم مهام الإدارة على اتخاذ القرارات، وحيث ترتبط سلامة القرارات بما يتوفر لمتخذها من معلومات كافية وملائمة وعلى المستوى المرغوب من الثقة، فإن أنظمة المعلومات تصبح هي الركيزة في اتخاذ القرارات. ذلك بما توفره من معلومات وتقنية وملائمة تساعد الإدارة في القيام بمهامها وتسهل لها تصور النتائج المنتظرة من أفعالها وانعكاسات ذلك على أهدافها وإستراتيجياتها وخططها[33].

ويطلق على أنظمة المعلومات التي تمكن الإدارة وتساعدها في أداء مهامها إسم أنظمة المعلومات الإدارية[34] وتختص أنظمة المعلومات بصفة عامة بتجميع البيانات من مصادر متفرقة لتكون عناصر مدخلاتها، وتقوم بتحليل وتوثيق وتخزين هذه البيانات وما يترتب على تحليلها من معلومات في ذاكرتها، ثم تولد منها ما يتلائم من معلومات مع احتياجات الإدارة لأغراض اتخاذ القرارات في صورة مخرجات هادفة تمثل البيانات المحاسبية أهم مصادر بيانات المحاسبية أهم مصادر البيانات أنظمة المعلومات الإدارية لأغراض إتخاد القرارات التخطيطية والرقابية. والواقع أنه حتى ظهور وإنتشار أنظمة المعلومات الآلية التي تقوم على الحسابات الإلكترونية كان النظام المحاسبي يمثل نظام المعلومات الكلي بالنسبة للإدارة[35]. ولذلك فهو اليوم وفي ظل هذه التطورات التقنية يمثل أهم وأكبر جزئية في أنظمة المعلومات الإدارية. ذلك لأن إختصاص المحاسبة بفروعها المختلفة هو تجميع البيانات وإنتاج المعلومات التي تساعد في الحفاظ على المورد وتكمن من ترشيد تخصيصها وإستغلالها، وبالتالي فالمحاسبة هي الوجه العملي للنظرية العامة للمعلومات لأغراض تحقيق الكفاءة والكفاية الإقتصادية[36]. ونجد تموقع المحاسبة الإدارية في متطلبات أنظمة المعلومات الإدارية يسيطر ويحتل مكانة بالغة الأهمية.

كما نجد الوقت المتاح للمحاسبين لدراسة البيانات وتحضيرها لإتخاذ القرارات[37]:

يتميز النظام الإلكتروني بالدقة والسرعة الفائقة للمحاسبين من إلقاء أعباء أداء العمليات الروتينية على عاتق الآلة مما يسمح لهم بالتفرغ لدراسة تحليل النتائج والقيام بالمهام الأكثر إنتاجية، أما في النظام اليدوي ينصب إهتمام المحاسبين على التحقيق من الدقة الحسابية للبيانات وإلى تكوين الموازين التي تمكن من إكتشاف الأخطاء وينفق معظم وقته في تجميع وتبويب وتحقيق البيانات وإستخراج النتائج مما يجعل الوقت المخصص للأعمال الأكثر إنتاجية وفاعلية ضئيل جدا.

الهوامش:

[1] القاموس العصري الحديث، دار التوفيق والنشر، بيروت، لبنان،(1988)، ص20

[2] طارق مُحَّد السويدان، مُحَّد الأكرم العدلوني، مبادئ الإبداع، شركة الإبداع الخليجي للإستثمارات والترتيب، الصفات، الطبعة الثانية، الكويت، (2002)،ص18

[3] نفس المرجع السابق، ص18

[4] سعيد يس عامر، الإدارة وتحديات التغيير، مركزwide service، مصر (القاهرة). بدون طبعة

ص598

[5] رعد حسن الصرن، إدارة الإبداع والإبتكار الأسس التكنولوجية وطرائف التطبيق، الجزء الأول، دار الرضا للنشر الطبعة الأولى، سلسلة الرضا للمعلومات، (2000)،ص28

[6] عجيلة محمّد، الإبداع في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة المؤسسة الاقتصادية أنابيب الناقلة للغاز بولاية غارداية، مذكرة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2005/2004، ص 23

[7] سعيد يس عامر، مرجع سابق، ص ص598–599

[8] أكرم رضا، برنامج تدريب المدربين، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر (القاهرة)، الطبعة الأولى، (2003)، ص ص33–34

[9] بن مويزة مسعود، الإبداع التكنولوجي لتطوير القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير (غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط: (2005/2004)، ص55

[10] صالح رزق، عبد الكريم زواتي، أصول المحاسبة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن 1992 ص.7

[11] بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفق المخطط الوطني المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، 1994، الجزائر، ص .11

[12] يحي محمّد أبو طالب، معايير التقارير المالية الدولية ونظرية المحاسبة وفقا لأحداث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة الدولية، شركة ناس للطباعة، مصر 2006، ص16.

[13] نفس المرجع السابق.

[14] خالد أمين وآخرون، أصول المحاسبة، مركز الكتب الأردني، الأردن. 1990، ص13 بتصرف.

[15] مهيري سميرة، بن عيسى كلثوم، فعالية الأداء المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط 2007/2006، ص .10

[16] نفس المرجع السابق– بتصرف.

[17] بويعقوب عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 11–12.

[18] خالد أمين والآخرون، مرجع سبق ذكره، ص5

[19]عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية تحديات القرن الحدي والعشرون، ط1، مجموعة النيل العربية، جامعة المنصورة، 1999، ص.27

[20]عبد الستار محمّد العلي، إدارة الإنتاج والعمليات مدخل الكمي، ط1، روايل للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص.40

[21] طلعت أسعد عبد الحميد، التسويق الفعال الأساسيات والتطبيق، ط9، الدار المتحدة للإعلان، مصر، 1999، ص106.

[22] علي السلمي، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهل للإيزو9000، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.

* للميزة التنافسية بعدان رئيسيان بعد داخلي وبعد خارجي، فداخليا تتبنى الميزة التنافسية لأية مؤسسة على عدد

من القدرات المميزة ويجب التعرف عليها وكذا الإمكانات والاستثمار فيها. أما البعد الخارجي يتمحور حول حقيقة أنه لا توجد ميزة تنافسية بدون القدرة على لجم الأطراف الخارجية والتعامل معها على أسس راسخة من القوة والسيطرة والثبات.

[23] سعد غالب يسين، الإدارة الدولية، ط1، دار اليازوري العلمية، عمان، 1999، ص.204

[24] آمال عياري، رجم نصيب، الإستراتيجيات الحديثة للتغيير كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية، الملتقى الدولي، قسم علوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 29/30 أكتوبر 2002، ص.14

[25] حسين مصطفى هلالي، إدارة المعرفة بين الإبداع المحاسبي وإبداع المحاسبين، مؤتمر حول أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الإدارة وتنمية الموارد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006، مصر، ص139

[26] ناصر نور الدين عبد اللطيف، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر 2004، ص3

[27]حسين مصطفى هلالي، مرجع سابق، ص140

[28] عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى عمات، الأردن، 2003، ص11

[29] مُحَّد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص20

[30] خالد أمين عبد الله، حمزة بشير أبو عاصي، أساسيات المحاسبة وطرقها، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2001، ص7

[31] وليد زكرياء صيام، دور البيانات المحاسبية في اتخاذ القرارات طويلة الأجل دراسة حالة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997/1998، ص44

[32] جمال الدين لعويسات، مبادئ الإدارة، دار هومة، 2003، الجزائر، ص17

[33] وليد زكرياء صيام، مرجع سابق، ص ص 44–45

[34] عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في إتخاذ القرارات، بيروت، الدار الجامعية، 1988 ص29

[35] وايد زكرياء صيام، مرجع سابق، ص 45

[36] نفس المرجع السابق

[37] عبيرات مقدم وآخرون، التحديات المعاصرة لإعداد واستخدام المعلومات المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الرابع، 2006، الجزائر، ص18